العلاقات اليابانية مع الشرق العربي ١٩٤٥-١٩٨٢م

الدكتور أحمد محسن الخضر
قسم التاريخ - جامعة دمشق

العلاقات اليابانية مع الشرق العربي ١٩٤٥ـ١٩٨٢م

مقدمة:

من الصعوبة على المرء في عالم اليوم أن يتصور اقتصاداً عالمياً بدون اليابان، الدولة الآسيوية الشرقية الوحيدة بين مجموعة الديموقراطيات الصناعية الثمان الكبرى التي فرضت نفسها وبقوة على الاقتصاد العالمي، وتقود التجمّع الاقتصادي الضخم لمنطقة آسية المحيط الهادي الذي يشهد تحولاً راديكالياً. ويتوقع المراقبون أن يفوق الناتج القومي الإجمالي لدول آسية مجتمعة بما فيها اليابان طبعاً مع نهاية عام ٢٠٠٠م الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وأوربة. هذا الوضع الذي دفع الكثير من علماء السياسة والاقتصاد إلى الحديث عن بداية عصر آسية المحيط الهادي، ورجال الاقتصاد وقادة التجارة وأن منطقة آسية المحيط الهادي ستحل محل الغرب كمركز للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين.

اليابان الدولة الآسيوية التي تحولت خلال خمسين سنة من بلد دمَّرتها الحرب إلى ثاني أقوى دولة اقتصادية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تلزم كل مؤرخ بالنظر إلى بروزها كحقيقة تاريخية حتمية وتدفعه بالتوقع بأن تكون المرشد والقائد الجديد لمركز آسية للاقتصاد العالمي في القرن القادم.

وعلى الرغم من وجود بعض القواسم المشتركة بيننا نحن العرب واليابانيين، أهمها وجودنا في محيط جغرافي واحد هو المحيط الآسيوي، الذي يعد المركز الرئيسي للنشاط الاقتصادي الياباني، فإنَّ العلاقات العربية-اليابانية، لم تصل اليوم إلى المستوى المطلوب، وحتى الدراسات العربية التي تتناول هذه القضية تكاد تكون معدومة.

من هنا محاولتي المتواضعة في سدّ بعض الفراغ في المكتبة العربية.

أولاً- طبيعة العلاقات الاقتصادية اليابانية مع الشرق العربي حتى أزمة النفط ١٩٧٣م:

يجمع علماء العلاقات الدولية بما فيهم اليابانيون منهم على أنه ليست هناك إجابة محددة على سؤال، متى بدأت الاتصالات بين اليابان والشرق العربي؟ هناك شواهد تؤكد على انه وقبل أن تصبح (إيدو) عاصمة اليابان في القرن السابع عشر لوحظت اتصالات مستقلة بين رجال الدين اليابانيين، والعرب والإيرانيين. غير انه لا يجوز القول أن هذه هي بداية التبادل بين الشرق العربي واليابان [١].

فيما يتعلق بدراسة الشرق العربي في اليابان يمكن القول: أنه وبالتوافق مع ما يطرحه الأستاذ الدكتور كوباياسي هاوزيمي فقد جرى الحديث في الأدب الياباني في عصر (نار) في القرن الثامن الميلادي للمرة الأولى عن مبشرين إسلاميين من أصول عربية. حتى أنَّ اليابانيين كانوا يجهلون حتى أواسط القرن التاسع الوضع الجغرافي لمنطقة الشرق العربي [٢].

وقد شهد الشرق العربي أول نشاط دبلوماسي ياباني في آذار- نيسان ١٩٣٩م حيث قام يوكوياما ماسايوكي، السفير السابق لليابان في القاهرة بزيارة المملكة العربية السعودية، وعُدَّت رداً على الزيارة التي قام بها السفير السعودي حافظ وهاب في القاهرة لليابان. وقد كلف يوكوياما ماسايوكي بمهمة سرية تهدف إلى الإطلاع على مدى إمكانية الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية، التي تمَّ اكتشاف النفط فيها عام ١٩٣٣م، ودخل في تشكيلة الوفد الذي ترأسه يوكوياما ماسايوكي المهندس ميتسوتي توموفوسا مندوباً عن وزارة الصناعة والتجارة الخارجية اليابانية، وناكانو إيدزيرو الموظف في القنصلية اليابانية في مصر. وبعد مرور خمسة عشر عاماً على هذه الزيارة أي في عام ١٩٥٤م، أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والمملكة العربية السعودية [٣].

أما ظهور اليابان الاقتصادي في الشرق العربي فيعود إلى مرحلة ما قبل بـدء أزمـة النفط. وبدأ هذا الظهور في صورة الوساطة التجارية والتوقيع على اتفاقيات امتيـازات للتنقيب عن النفط واستخراجه.

التجارة الخارجية.البداية الأولى:

حتى الحرب العالمية الثانية، دخلت المنطقة العربية في مجال الاهتمامـات السياسـية والاقتصادية للدول الغربية الكبرى بريطانية وفرنسـة وألمانيـة وإيطاليـة وبـالطبع الولايات المتحدة الأمريكية. لكن وعلى الرغم من ازديـاد الثقـل النوعـي للوجـود الاقتصادي والسياسي لهذه الدول في المنطقة وتمكنها من إضعاف الصلات الاقتصادية بين اليابان وهذه المنطقة، ظلت عاجزة عن الحيلولة دون وصول المنتجات والبضـائع اليابانية وتدفقها إلى أسواق دول المنطقة العربية، وبخاصة خلال الثلاثينيات. وكـانت عملية غزو البضائع اليابانية لهذه الأسواق من القوَّة بمكان، وأعطت الأساس للعـالمين الروسيين س. باشكايف وفاتولينا، للحديث عن عملية غزو اقتصادي ياباني للمنطقـة في تلك المرحلة (٤). وتركَّزت عملية الغزو هذه على أساس تصدير البضائع اليابانيـة الجيدة والرخيصة والقادرة على منافسة البضائع الأجنبية الأخرى المستوردة من الدول الغربية إلى بلدان الشرق العربي، وتمكنت خلال فترة وجيزة من كسب ثقة المستهلكين وإعجابهم بها أكثر من البضائع البريطانية والفرنسية والألمانية والإيطالية. وتركَّـزت حرب المنافسة بشكل خاص في مجال المنتجات النسيجية وتصديرهـا إلـى مصـر وسورية والعراق. وتمكَّنت اليابان من إغراق الأسواق المصرية والسورية والعراقيـة وأسواق دول الشرق العربية الأخرى بالمنتجات النسيجية الأرخـص مـن مثيلاتـها المنتجة في بريطانية وفرنسة وإيطالية، وحرصت الشركات اليابانية دائماً على تقديـم الأنواع التي تتناسب وأذواق السكان المحليين.

في محاولة منها لوقف عملية غزو البضائع اليابانية اتخذت الدول الغربية إجـراءات

مختلفة، ومارست بريطانية الضغط على الحكومة المصرية وطالبتها برفع نسبة الضرائب الجمركية على البضائع اليابانية. وفي عام ١٩٣٣م رفعت هذه الضريبة على البضائع اليابانية من ٨٠% إلى ٢٢٠%، في حين لم تتجاوز الضريبة المترتِّبَة على مثيلاتها من البضائع المستوردة من بريطانية ١٨%. ومع ذلك لم يؤثر هذا الإجراء على جعل اليابان تحتل مرتبة الدولة الثانية في مجال التصدير إلى مصر بعد بريطانية، وجعلها أكبر المنافسين قوة وقدرة على خرق الأسواق المصرية (٥).

إذاً يمكننا الحديث هنا عن النجاحات المحددة التي حققتها اليابان في أسواق منطقة الشرق العربي في النصف الأول من الثلاثينيات. غير أن العلاقات التجارية مع بلدان هذه المنطقة لم تكن مبنية على أساس اتفاقيات تجارية مبرمة، ولم تشكل البضائع اليابانية في عام ١٩٣٧م على سبيل المثال أكثر من ٢% من إجمالي البضائع المستوردة إلى أسواقها في حين بلغت نسبة الواردات اليابانية منها ٢,٣% (٦).

في منتصف كانون الثاني ١٩٥٣م، عقد في باريس اجتماع لسفراء اليابان لدى الدول الأوربية ودول الشرق العربي جرى خلاله إعداد خطة لتطوير التجارة بين اليابان وبلدان الشرق العربي، أعلنت وسائل الإعلام الأجنبية عن قرار وزارة الخارجية اليابانية بإحداث قنصلية خاصة وبعثة دائمة في باريس لتحقيق هذه المهمة (٧). في شباط- آذار ١٩٥٣م، قام وفد خاص مكوَّن من احد عشر مندوباً يمثلون أكبر الشركات اليابانية بإجراء مباحثات تجارية في مصر وسورية ولبنان والعراق، وحققت نجاحات كبيرة. وفي حزيران من العام نفسه وقعت اليابان على اتفاقية تجارية مع سورية دخلت حيز التنفيذ في ١٦ آب ١٩٥٣م. وفي العام نفسه، أيضاً أقامت اليابان العلاقات الدبلوماسية مع الأردن والتي كانت قُطِعت في عام ١٩٤٥م، وأعيد تشكيل البعثة الدبلوماسية اليابانية في عمان ١٩٥٥م، والتي وصلت إلى مستوى السفارة (٨).

في عام ١٩٥٦م، جرى تدشين مبنى السفارة اليابانية في مصر. وفي عام ١٩٥٧م،

عين تودايوتاكا مستشاراً لليابان في المملكة العربية السعودية وفي العام نفسه، جرى افتتاح مقر البعثة الدبلوماسية اليابانية في الرياض التي تحولت في العام التالي إلى سفارة وفتحت المملكة العربية السعودية سفارتها في طوكيو [٩]. وبعد استقلال الكويت في حزيران ١٩٦١م اعترفت اليابان بها دولة مستقلة في تشرين الثاني من العام نفسه، وأقامت معها علاقات دبلوماسية رسمية [١٠]. وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧م، واعترفت اليابان باليمن الجنوبي تبعه افتتاح السفارة اليمنية الجنوبية في طوكيو. وفي عام ١٩٧٤م فتحت اليابان سفارتها في عدن [١١].

في حزيران عام ١٩٧١م، أقامت اليابان العلاقات الدبلوماسية مع سلطنة عمان في حين بقيت الاتصالات بين البلدين ولسنوات عديدة تدار من قبل السفارة اليابانية في المملكة العربية السعودية.

وفي عام ١٩٧٩م، افتتحت سلطنة عمان سفارتها في طوكيو وفي تشرين الأول ١٩٨٠م افتتحت السفارة اليابانية في مسقط [١٢].

بعد حصول قطر على استقلالها في التاسع من آب ١٩٧١م، اعترفت اليابان في أيلول من العام نفسه بها دولةً مستقلة. وفي أيار ١٩٧٢م أقامت علاقاتها الدبلوماسية معها.

وافتتحت قطر سفارتها في طوكيو في كانون الثاني ١٩٧٣م، وفي أيار ١٩٧٤م افتتحت اليابان سفارتها في قطر [١٣]. وفي الثاني من كانون الأول ١٩٧١م، اعترفت اليابان باستقلال دولة الإمارات العربية التي افتتحت سفارتها في طوكيو عان ١٩٧٣م، في حين افتتحت السفارة اليابانية في أبو ظبي في نيسان ١٩٧٤م. [١٤] وفي عام ١٩٧٢م، أقامت اليابان العلاقات الدبلوماسية مع البحرين [١٥].

وسعت اليابان بشكل دائم إلى إقامة علاقات تجارية طيبة مع بلدان الشرق العربي وفي كانون الأول ١٩٥٩م وقّعت على اتفاقية تجارية مع مصر، وفي ٣ آذار ١٩٦٠م على اتفاقية أخرى مع الأردن وثالثة مع العراق في ٧ أيلول ١٩٦٤م [١٦]. وكانت مدة كل

اتفاقية من هذه الاتفاقيات سنة واحدة قابلة للتجديد بشكل تلقائي في حال عدم اعتراض أي من الجهتين الموقعتين عليها كتابياً أو شفهيّاً قبل ٣-٦ أشهر من موعد بداية التجديد التالية. [١٧] وكان البند المتعلق بنظام توسيع مجالات التعاون وإجراء المشاورات المتبادلة من أهم البنود الواردة في هذه الاتفاقيات. ومن المهم الإشارة هنا أيضاً إلى أن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين اليابان وهذه الدول وافتتاح السفارات في عواصمها، ساعدت إلى حدٍّ بعيد في زيادة التبادل التجاري بين هذه البلدان واليابان بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية. وازدادت قيمة صادرات دول الشرق العربي إلى اليابان عام ١٩٥٧م بالمقارنة مع مثيلاتها عام ١٩٣٨م بمقدار ١٥ مرة، في حين تضاعفت قيمة وارداتها من اليابان خلال المرحلة نفسها بمقدار خمس مرّات [١٨] وتضاعفت قيمة الصادرات اليابانية إلى دول الشرق العربي بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٠م بمقدار ٣٥ مرّة في حين تضاعفت قيمة وارداتها من هذه الدول بمقدار ٦٦ مرة.

وتغيّر الميزان التجاري، فإذا كانت الصادرات اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية إلى بلدان الشرق العربي تزيد عن الواردات القادمة منها إلى اليابان، فإن الوضع انعكس تماماً بعد الحرب العالمية الثانية وغدا الميزان التجاري في صالح دول الشرق العربي. وفي عام ١٩٥٣م، زادت قيمة الصادرات من دول الشرق العربي بمقدار ٣,١ مرة عن قيمة الواردات اليابانية إليها، ووصلت عام ١٩٧٠م إلى ٣,٧ مرّة. ويعود السبب في ذلك إلى استيراد اليابان كميات كبيرة من النفط من هذه البلدان.

والملاحظ في تجارة اليابان مع بلدان الشرق العربي المصدرة للنفط، ظاهرة الزيادة الكبيرة في الواردات على حساب الصادرات، في حين لوحظ العكس تماماً في التجارة مع بلدان الشرق العربي غير المصدرة للنفط كسورية والأردن ولبنان [١٩]. وإذا كانت سورية ومصر والعراق الدول الرئيسية المستهلكة للبضائع والمنتجات اليابانية في الشرق العربي حتى الحرب العالمية الثانية، فإنّ هذا الوضع تغير في الخمسينات،

وغدت المملكة العربية السعودية والكويت والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط المستهلك الرئيسي للبضائع اليابانية.

بعد عام ١٩٥٠م، احتلت العراق المرتبة الأولى في مجال الاستيراد من اليابان، واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٥٥م. وبعد عام ١٩٥٥م، احتلت محله المملكة العربية السعودية والكويت. وفي عام ١٩٦٥م بلغت حصة العراق ٨,٥% من الصادرات اليابانية إلى آسية الغربية في حين بلغت حصة المملكة العربية السعودية ١٧% والكويت ١٤% [٢٠]. واستمرت عملية تصاعد دور الدول المنتجة للنفط في ابتلاع الصادرات اليابانية وبخاصة من البضائع الصناعية الاستهلاكية.

شكَّل النفط المادة الأساسية من واردات اليابان من بلدان الشرق العربي المنتجة له، وفي عام ١٩٥٣-١٩٥٥م شكَّل النفط ٧٣%، وفي عام ١٩٦٥م ٩٦,٥%، وفي عام ١٩٧٠م ٩٤,٤% من إجمالي الواردات اليابانية في غرب آسية [٢١]. وكانت المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والعراق في الخمسينات والستينات المصدِّر الأساسي للنفط بالنسبة لليابان، وفي النصف الثاني من الستينات أصبحت إيران والمملكة العربية السعودية والكويت المصدر الأساسي للطاقة لليابان. وفي عام ١٩٦٨م على سبيل المثال، قدَّمت هذه الدول ٨٣% من حاجة اليابان من النفط [٢٢]. وشغل القطن المرتبة الثانية من حيث قيمته في الواردات اليابانية من بلدان الشرق العربي وبخاصة من مصر والسودان وسورية. وفي النصف الثاني من الخمسينات، شكَّلت قيمة الواردات القطنية ١٦% من القيمة الإجمالية للواردات [٢٣].

وفي مجال التصدير شغلت اليابان في النصف الثاني من الستينات ومطلع السبعينات مرتبة الشريك الأول للمملكة العربية السعودية، وشكل النفط والمشتقات النفطية القسم الأكبر منها، بالإضافة إلى المعادن الملونة والجمبري المثلَّج. وكانت الكويت الشريك الثاني لليابان. وشكَّل النفط والمشتقات النفطية أهم البضائع التي صدَّرتها الكويت

لليابان بالإضافة إلى المعادن الملونة والمعادن السوداء والجمبري المثلَّج. أما بالنسبة لبقية بلدان الشرق العربي فقد احتلت اليابان المرتبة الرابعة في الشركة التجارية مع سورية عام ١٩٦٧–١٩٦٨ والمرتبة الخامسة عام ١٩٧٠م على سبيل المثال [٢٤].

اما ما يخص الصادرات اليابانية إلى هذه البلدان خلال الخمسينات والستينات فكانت في الأساس من السلع الاستهلاكية التي تنتجها الصناعات الخفيفة وبخاصة الصناعات النسيجية التي شكَّلت عام ١٩٥٠م ٦٠%، وفي عام ١٩٥٥م ٥٧%، وفي عام ١٩٦٠م ٤٩%، وفي عام ١٩٦٥م ٣٢%، من صادرات اليابان إلى هذه البلدان [٢٥].

بهذا الشكل يمكن ملاحظة وجود انخفاض متزايد في حجم الصادرات النسيجية وبضائع الصناعات الخفيفة في تركيبة الصادرات اليابانية إلى دول الشرق العربي في حين تزايدت صادرات السيارات والصناعات المعدنية بخاصة إلى الدول المصدرة للنفط منها. وإذا كانت حصة السيارات والعُدَد الصناعية قد بلغت ٢٠% عام ١٩٦٠م (٦% من مجمل الصادرات اليابانية إلى دول الشرق العربي)، فقد وصلت عام ١٩٦٥م إلى ٢٨% وشكَّلت ١٨% من مجمل الصادرات اليابانية إلى هذه البلدان [٢٦].

في عام ١٩٦٥م حصل تغير جذري في هيكلية الصادرات اليابانية إلى بلدان الشرق العربي، انعكس في زيادة حجم المعدات الصناعية الثقيلة والصناعات الكيماوية، بشكل زاد فيه عن قيمة الصادرات من الصناعات الخفيفة. وفي عام ١٩٦٧م شكَّلت منتجات الصناعات الثقيلة والكيماوية ٥١,٤%. وفي العام التالي ٥٣,٥% ووصلت عام ١٩٦٩م إلى ٦٠,٧% من قيمة الصادرات اليابانية إلى هذه البلدان [٢٧].

جاء هذا التغير بالطبع لصالح اليابان، وكان نتيجة لبدء عملية التصنيع في هذه البلدان من جهة، وبسبب تزايد حدة الصراع على أسواق هذه البلدان بين الدول الرأسمالية الكبرى، في ظروف الثورة العلمية والتقنية الكبرى التي يعيشها العالم من جهة أخرى.

في عام ١٩٦٥–١٩٧٠م شغلت اليابان المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية

في مجال الصادرات إلى المملكة العربية السعودية. وفي عام ١٩٦٥م كانت اليابان ثالث دولة مصدِّرة للبضائع إلى الكويت بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية. غير أنها سبقت بريطانية عام ١٩٦٧م واحتلت المرتبة الثانية. وفي عام ١٩٧٠م سبقت الولايات المتحدة الأمريكية واحتلت المرتبة الأولى (٢٨).

وانتقلت اليابان عام ١٩٦٥-١٩٧٠م من مرتبة الدولة الثامنة إلى المرتبة السادسة في مجال تصدير البضائع إلى سورية (٢٩).

تجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات التجارية بين بلدان الشرق العربي والدول الرأسمالية الغربية تأثرت بدرجة كبيرة نتيجة عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية وألمانية الغربية، وأدى ذلك إلى ازدياد أهمية اليابان ودورها في العلاقات التجارية مع بلدان الشرق العربي. كما أثرت مسألة إغلاق قناة السويس بسبب هذا العدوان بدرجة معينة على العلاقات التجارية مع اليابان، وزادت من أهميتها. وفي مجال تصدير أنواع معينة من البضائع إلى بلدان الشرق العربي، احتلت اليابان مكانة مرموقة. وهكذا أصبحت اليابان المصدِّر الرئيسي للمعدات والأدوات الإلكترونية إلى الأردن ولبنان بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٠م على سبيل المثال (٣٠). والسيارات والإطارات والكتّان الصناعي والصناعات الإلكترونية وأدوات التسجيل وأجهزة الراديو إلى سورية (٣١). كما صدَّرت هذه الأنواع من البضائع أيضاً إلى الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الأجهزة التلفزيونية والحرير الصناعي والكتان والأدوات المنزلية المختلفة بما فيها الزجاجية منها (٣٢).

وهناك العديد من الأدلة التي تثبت أن ازدياد الحضور الاقتصادي وبخاصة التجاري لليابان في دول الشرق العربي كان في غالب الأحيان على حساب مواقف الدول الرأسمالية الغربية، وشغلت مكانها في الكثير من الأحيان في مجال تصدير أنواع

كثيرة من البضائع إلى المنطقة. وفي كل عام كان الموقف الياباني يزداد قــوّة، وزاد عدد أنواع البضائع التصدير اليابانية إليها [٣٣].

تمكنت اليابان من الحصول على هذا الموقع المتقدم والهام في علاقاتها التجارية مع دول الشرق العربي بفضل المنافسة التي خاضتها مع الدول الرأسمالية الغربية. غير أن اليابان واجهت في تلك المرحلة عدد من المشاكل من ضمنها مشكلة العجز في الميزان التجاري مع دول الشرق العربي لصالح اليابان. واضطرت طوكيو إلى اتخاذ إجراءات محددة للتخفيف من هذه الظاهرة التي يعني استمرارها إلحاق الأذى بوضع التجارة اليابانية مع هذه الدول، وطالبت بلدان الشرق العربي اليابان باستيراد البضائع التقليدية التي تنتجها إلى جانب النفط. ففي عام ١٩٦٩م وبسبب العجز الكبير في الميزان التجاري العراقي مع اليابان اضطرت بغداد إلى منع استيراد البضائع الاستهلاكية اليابانية مما أدى إلى انخفاض في مستوى العمليات التجارية بين البلدين بنسبة ٣٧% عام ١٩٧٠-١٩٧١م بالمقارنة مع مثيلاتها للعام ١٩٦٩-١٩٧٠م [٣٤].

لم يكن العراق الدولة الوحيدة التي اتخذت مثل هذه الإجراءات بل تبعته العديد من دول الشرق العربي، الأمر الذي اضطر اليابان إلى تخفيض أسعار البضائع التي تصدّرها إلى دول المنطقة، بحيث أصبحت دون مثيلاتها في السوق الدولية، وقدّمت ضمانات وقروضاً طويلة الأجل، وراحت تفتح المعارض ومكاتب لشركاتها في هذه البلدان [٣٥].

وفي سبيل تفعيل علاقاتها التجارية مع دول الشرق العربي، وجّهت اليابان بعثاتها التجارية إلى هذه الدول، وكتبت مجلة "الشرق الأوسط الجديد" ما يلي: "أصبحت جميع دول الشرق الأوسط والشمال الأفريقي تشكل بالنسبة لليابان سوقاً جديدة للبضائع الاستهلاكية اليابانية ووسائط الانتاج والاستثمارات اليابانية المباشرة، ويستخدم اليابانيون هذه الإمكانيات منذ وقت مبكر، ويوجد سيل دائم من اللجان والبعثات بين اليابان وبلدان الشرق الأوسط والشمال الأفريقي" [٣٦].

ظهور الاحتكارات اليابانية في مجال استخراج النفط:

بدأ الصراع على امتلاك منابع النفط "خاصة" في عام ١٩٤٩-١٩٥٠م عندما قام رئيس شركة "نيسان أيوكافا غيسوكي بإجراء مباحثات مع حكومة المملكة العربية السعودية بغية الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في أراضي المملكة. غير أن هذه المباحثات انتهت بالفشل (٣٧). كما جرت محاولة أخرى عام ١٩٥٥م انتهت بالفشل أيضاً، قام بها مدير "تيكوكوسيكيو" كاسيموتو كانتارو (٣٨). غير أن اليابان استغلت ضعف العلاقات العربية مع الدول الرأسمالية الغربية أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦م، واقترحت على الدول العربية المانحة للامتيازات النفطية شروطاً "أفضل، وأخذت نصيبها من عملية وقف الاحتكارات البريطانية- الأمريكية في إعادة تعمير وتأهيل أضخم منابع النفط في الشرق العربي. وفي شباط ١٩٥٧م، توجه رجل الأعمال الياباني ياماسيتا تارو "الذي كان يعمل حتى الحرب العالمية الثانية في بناء أبنية للسكن في منشورية وفقد كل ما لديه بسبب الحرب" إلى المملكة العربية السعودية. وفي أثناء لقائه مع المسؤولين الحكوميين في هذه البلاد، تبيَّن أن حصول اليابان على امتيازات نفطية أصبحت ممكنة. وفي نيسان من العام نفسه عاد ماسينا إلى اليابان وبدعم من ممثلي الأوساط اليابانية الفاعلة (رئيس شركة كيدانرين التي تمثل اتحاد المنظمات الاقتصادية إسيدازاكاتايدزو، ورئيس شركات النسيج (نيسين بوسيكي) ساكوراداتاكيسي وآخرين تمَّ إنشاء شركة أرابياسيكيو برأس مال قدره ١٠ مليار يَّن ياباني، وأصبح ياماسيتا أول رئيس لها) (٣٩).

في تموز ١٩٥٧م، توجه ياماسيتا إلى المملكة العربية السعودية لإجراء مباحثات خاصة مع حكومتها. وفي العاشر من كانون الأول ١٩٥٧م وقَّع مع حكومتها على اتفاقية تقضي بمنح اليابان امتيازات للتنقيب عن النفط واستخراجه في مساحة من الأرض تزيد مساحتها عن أربعة آلاف كم٢ داخل المياه الإقليمية السعودية، في المنطقة الواقعة بين العربية السعودية والكويت والمسماة الخفجة (٤٠).

في حزيران ١٩٥٨م، حصلت اليابان من الحكومة الكويتية على امتيازات مماثلة للتنقيب عن النفط واستخراجه، في المنطقة المجاورة في المياه الإقليمية الكويتية بعد منافسة وصراع حادّين مع الشركات الاحتكارية الغربية الكبرى، والتي كان من ضمنها شركة شل وهانت انترناشيونال التي ساندتها شركة ستاندار أويل وبان أميريكان أويل [٤١]. غير أن نجاح ياماسيتا يفسر بمحاولات الأوساط الصناعية اليابانية إحداث خرق في الاحتكارات النفطية الدولية كاريتلاتها في الشرق العربي وتوقيعها على اتفاقيات وفق شروط ومبادئ جديدة تماماً في مصلحة الدول المانحة للامتيازات. وإذا كانت الاتفاقيات السابقة مع الشركات الأجنبية تتضمن الحصول على ٥٠% من الأرباح، فإن الاتفاقية الموقَّعة بين اليابان والمملكة العربية السعودية رجَّحت الكفَّة لصالح الأخيرة، وبلغت حصَّتها السنوية ٥٦% من الأرباح العامة المتصلة بعملية الإنتاج والنقل والتسويق. كما تضمَّنت الاتفاقية الموقَّعة مع الكويت الشروط نفسها وإعطاء الكويت ٥٧% من قيمة الأرباح الإجمالية [٤٢].

والتزمت شركة (أرابيا سيكيو) أيضاً بدفع إيجار لحكومتي المملكة العربية السعودية والكويت بقيمة مليون دولار يومياً خلال مرحلة التنقيب ومليون دولار منذ بداية إنتاج النفط [٤٣]. كما قدمت الشركة لحكومتي المملكة العربية السعودية والكويت ١٠% من قيمة سنداتها (ازدادت هذه النسبة عام ١٩٧٣م، وأصبحت ١٢,٥%) [٤٤] كما أُعطيتا الحق في بيع ١٠% من كمية النفط الخام المستخرج. وعدت قضية الحصول عل الامتيازات النفطية في الشرق العربي ذات أهمية خاصة لدخول الاحتكارات اليابانية في الاستثمارات النفطية والصناعات الكيماوية في هذه المنطقة.

وفي كانون الثاني ١٩٦٠م، تمكنت شركة (أرابيا سيكيو) من اكتشاف أول حقل للنفط في منطقة الخفجة السعودية وبلغت طاقته الإنتاجية ستة آلاف برميل يومياً، ووصلت عام ١٩٦١م إلى عشرين ألف برميل يومياً. ومنذ آذار ١٩٦١م بدأت الشركة بنقل النفط إلى اليابان وبلغت الكمية المصدّرة من هذا الموقع إلى اليابان عام ١٩٦٣م ٧.٧ مليون طن [٤٥].

وفي عام ١٩٦٣م وإلى الشمال من الخفجة تمَّ العثور على بئر ثانٍ للنفط (بئر حوت). وفي عام ١٩٦٨م، بدأ برنامج استثماره. وفي شباط ١٩٦٧م تمَّ اكتشاف بئر آخر في منطقة راتاوي. وفي بداية عام ١٩٦٨م تمَّ العثور على بئر آخر في دوري على بعد ٥٥ كم إلى الشمال من الخفجة [٤٦].

وفي السنة المالية ١٩٦١-١٩٦٢م، شكل النفط المنتج من قبل شركة أرابيا سيكيو ٣,٨% من إجمالي قيمة ما استوردته اليابان من النفط. وفي السنة المالية التالية، ارتفعت هذه النسبة إلى ٩,٧% وفي السنة المالية ١٩٦٣-١٩٦٤م وصلت إلى ١٣,٦% وفي السنة المالية ١٩٦٤-١٩٦٥م ١٣,٤% وفي السنة المالية التالية انخفضت إلى ١٢,٦% [٤٧].

ووصلت كمية النفط التي أنتجتها شركة النفط اليابانية أرابيا سيكيو عام ١٩٧٠ إلى عشرين مليون طن من النفط الخام صُدّر ٩٠% منها اليابان [٤٨]. بهذا الشكل تكون الشركة قد لعبت دورها في استقرار عملية إمداد اليابان بالنفط الخام وفي توفير العملات الصعبة اللازمة لتأمين النفط.

في بداية عام ١٩٧٠م، قدمت شركة أرابيا سيكيو من مناطق إنتاجها ما يقرب من ١١% من مجموع الكمية التي استوردتها اليابان من النفط الخام [٤٩]. وتزايدت بشكل خاص كمية النفط المستخرجة من قبل الشركة في المملكة العربية السعودية. غير أن النفط الذي تنتجه المنطقة التي تعمل بها أرابيا سيكيو يتميَّز بوجود كميات كبيرة من الشوائب، في وقت لا تمتلك شركات تكرير النفط اليابانية كافة الإمكانيات والشروط اللازمة لتكريره. وفي سبيل حل هذه المشكلة التي وقعت بين شركة أرابيا سيكيو ومجموعة الشركات اليابانية، بما فيها شركة سوميتومو كاغاكو وشركة طوكيو دينكي سيريوكو وشركة تواسيكيو وشركات أخرى، تمَّ التوقيع على اتفاقية مدتها أربعين عاماً، تقضي بإنشاء شركة خاصة (فودزي سيكيو) لاستخراج نفط عالي الجودة.

وتطلب قضية إنشاء هذه الشركة تكرير ٣٠% من إنتاجها النفطي في مصفاة خاصة لتكرير هذا النوع من النفط[٥٠].

وفي عام ١٩٦٦م، أرسلت شركة ميتسوبيشي سيكيو بعثة خاصة إلى أبو ظبي بقصد دخول حلبة المنافسة على امتيازات النفط في هذه البلاد مع بقية الشركات النفطية الدولية الأخرى، وتمكنت من الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في مساحة قدرها ١٥,٦ ألف كم٢ لصالح شركتها الخاصة تويوتاسيكيو، وبدأت أعمالها مباشرة[٥١]. وقد أوضحت هذه الاتفاقية بجلاء أن اليابان على استعداد لاستخراج النفط من منابعه وتصديره من قِبَل شركاتها الخاصة. وفي سبيل تعميق الاحتكارات اليابانية في مجال التنقيب عن النفط واستثماره في بلدان منطقة الخليج العربي سعت الاحتكارات اليابانية إلى تحقيق مصالح السلطات المحلية في هذه البلدان من خلال التعاون البنّاء معها. وأدخل إلى الاتفاقيات والامتيازات الموقَّعة التزام حكومات الدول المنتجة للنفط بتسخير الاتفاقات من أجل امتلاك الامتيازات على مقربة من شواطئ أبو ظبي لمدة ٤٥ عاماً لصالح الشركات اليابانية، ومنها شركة (ماروزين سيكيو) و (دايكيو سيكيو) و (نيبّون ماينينغ) التي أسست عام ١٩٦٨م شركة النفط المعروفة (أبو ظبي سيكيو). وقد وُزِّعَتْ أسهم هذه الشركة بالتساوي بين المالكين الثلاثة. وراعت مسألة امتلاك الدولة لـ ٥٠% من أسهمها بعد اكتشاف النفط[٥٢]. وحصلت شركة أبو ظبي سيكيو على الامتياز الذي تخلّت عنه شركة (أبو ظبي مارين إرياز) المعروفة باسم (أدما)[٥٣].

وفي عام ١٩٦٩م، عثرت شركة أبو ظبي سيكيو على نفط عالي الجودة يحتوي على كميات قليلة جداً من الشوائب في منطقة مابوراز. وفي عام ١٩٧٣م، أنتجت ثلاثين ألف برميل يومياً والذي ارتفع إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً فيما بعد[٥٤].

وحصلت مجموعة الشركات السبع (ميتسوبيشي) في أبو ظبي في عام ١٩٦٨م على

امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة مساحتها ٢٥١٠ ميل مربع لمدة ٣٥ سنة مبعدة بذلك الشركة الأمريكية (غيتي أويل) وشركة (أميريكان إندبيندنت) والشركة الإيطالية (أجيب). وتعهدت الشركات اليابانية في السنوات الثماني الأولى برصد ٢٤ مليون دولار للكشف والتنقيب ودفع ضمانات تصل إلى ٧٥ ألف دولار عن كل سنة تسبق عملية اكتشاف النفط. وفي حال البدء بتصدير النفط الذي سيجري استخراجه ترفع إلى ١٠٠ألف دولار. وأعطيت حكومة أبو ظبي الحق في أن تُمَثَّل في مجلس مدراء الشركة بممثل خاص عنها خلال ستة اشهر من تاريخ العثور على النفط، وامتلاك ٥٠% من الأسهم. كما تضمنت الاتفاقية التزام الجانب الياباني ببناء مصفاة لتكرير النفط عندما يصل لإنتاج إلى عشرة ملايين طن في العام، ومجمّع للصناعات البيتروكيماوية عندما يصل الإنتاج إلى ١٥ مليون طن (٥٥). وفي عام ١٩٦٨م، امتلكت الشركات اليابانية (سوميتومو) و م(ميتسوبيشي) , (إداميتوسوكوسان) وشركات أخرى ٤٠% من رأس المال الإجمالي لشركة النفط الفرنسية (إراب) التي تعمل في العراق، وتمتلك امتيازاً للتنقيب عن النفط في منطقة مساحتها ١٠,٨ ألف كيلومتر مربع (٥٦).

وحصلت الشركة اليابانية التي أقيمت من قبل ١٧ شركة من الشركات اليابانية تحت اسم (قطر سيكيو) في آذار ١٩٦٩م على امتيازات للتنقيب عن النفط وإنتاجه على الشواطئ القطرية، بعدما أوقفت الشركات البريطانية والأمريكية (شل) و (كونتينتال أويل) أعمال التنقيب في هذه المنطقة بسبب عدم تمكنها من اكتشاف النفط فيها. واندفعت الشركة اليابانية المذكورة بحماس للعمل نظراً لامتلاكها أدوات وتقنيات متطورة جداً في مجال التنقيب عن النفط جعلت آمالها في العثور عليه كبيرة جداً (٥٧).

في ٢٩ كانون الأول ١٩٦٩م، وقَّعت الشركة اليابانية المعروفة باسم (كيتاسوماتراسيكيو كايهاتسو) على أول اتفاق لها مع شركة النفط المصرية (يجيبشين جنرال بتروليوم كاربريشين) للمشاركة في التنقيب عن النفط في "الشرق الأوسط والشمال الأفريقي". وتضمّن الاتفاق تخصيص ٤٠% من النفط الخام المنتج لتغطية

نفقات (كيتاسوماترا سيكيو كايهاتسو) في حين يوزع القسم الباقي على الشكل التالي: ٦٨,٥% للشركة المصرية يجيبشين جنرال بترووليوم كاربريشين و ٣١,٥% لصالح الشركة اليابانية. وإذا بلغت كمية النفط المستثمرة أكثر من خمسين ألف برميل يومياً تصبح حصة الشركة المصرية ٧٥% وحصة الشركة اليابانية ٢٥% [٥٨].

في عام ١٩٧٠م وظفت أموال يابانية في الشركتين النفطيتين البريطانية (بريتش بيتروليوم) والفرنسية (فرانسيز دي بيترول) وفي الشركة اليابانية (أبو ظبي سيكيو) التي تشارك في الامتيازات النفطية في المياه الواقعة بين قطر وأبو ظبي، وبلغت حصة كل شركة من الشركات الثلاث ٣٣,٣% من الأسهم [٥٩].

حققت الشركة اليابانية نجاحات كبيرة في تكريس تأثيرها وتعميقه في مجال الاستثمارات النفطية في الشرق العربي بفضل تشكيل الشركة اليابانية (كايفاي سيكيو كايهاتسو) من قبل ٢٥ شركة يابانية.

وفي عام ١٩٧٣م، امتلكت شركة (بريتش بيتروليوم) نسبة نسبة ٢٢,٥% من أسهم شركة (أبو ظبي مارين إيرايزا) والتي امتلكت حكومة أبو ظبي في نهاية عام ١٩٧٤م ٦٠% من إجمالي أسهمها [٦٠]. وبالتالي لا يسعى اليابانيون إلى التغلغل في منطقة الخليج العربي، بل لقد أصبحوا هناك بالفعل على حد تعبير أحد رجال الأعمال اليابانيين [٦١].

ثانياً تصدير رأس المال الخاص و المساعدات التقنية:

وجدت الشركات اليابانية لنفسها قناة أخرى للعبور إلى عالم الاحتكارات النفطية في منطقة الشرق العربي وذلك تمثل بتصدير رؤوس الأموال الاستثمارية إليها. ومن منطلق الحرص الشديد على تكريس قدراتها وتوسيعها في منطقة الشرق العربي، قامت الاحتكارات اليابانية في الخمسينات من جديد بالدخول في الصراع من اجل

المشاركة في المشاريع التي يمكن أن تستوعب رؤوس الأموال الاستثمارية اليابانية، وبفضل ذلك تراكمت أرباح الشركات الاحتكارية اليابانية وتضاعفت إمكاناتها في الأسواق الدولية. وفي عام ١٩٦٨م، زادت كمية رؤوس الأموال الاستثمارية المصدرة عن كمية رؤوس الأموال الواردة إلى اليابان من دولة دائنة إلى دولة مدينة [٦٢].

ساعدت عدة عوامل في زيادة الاستثمارات الاقتصادية الخارجية اليابانية ودفعها قُدماً. نذكر منها نقص الخامات والموارد الطبيعية داخل اليابان نفسها والحاجة الماسة للحصول عليها من مصادرها في الخارج ونقص اليد العاملة، وزيادة القيمة الاسمية للخطط المعدة، وتلوّث الوسط المحيط، وقلة الأراضي اللازمة لبناء المصانع والمعامل في اليابان، وضعف المجالات الاستثمارية في البلدان النامية، وإقامة "أسواق حرّة وعوامل أخرى.

تزايدت وتيرة تصدير رؤوس الأموال الاستثمارية من اليابان بسرعة كبيرة. وخلال السنوات العشر الأولى من عملية التصدير اليابانية هذه إلى دول الشرق العربي، شغلت المكان الأول من حيث الحجم بين الاستثمارات اليابانية في الخارج، وتوزّعت هذه الاستثمارات بين السنتين الماليتين ١٩٥١/١٩٥٢-١٩٦٢/١٩٦٣م على الشكل التالي:

١٥٨ مليون دولار في الشرق العربي، أي ما يعادل ٢٩,٩% من مجموع الاستثمارات اليابانية في الخارج.

في وقت تركز فيه ١٥١ مليون دولار في أمريكة الوسطى والجنوبية، شكّلت ٢٨,٧%.

وفي أمريكة الشمالية ١١٢ مليون دولار أي ما يعادل ٢١,٢%.

وفي آسيا ٩١ مليون دولار شكّلت ١٧,٣% من إجمالي الاستثمارات اليابانية في الخارج [٦٣].

وشهدت دول الشرق العربي خلال تلك المرحلة تسع حالات وظفت فيها الأموال الاستثمارية اليابانية ثلاث منها في مجال الاستثمارات النفطية بلغت قيمتها ١٥٧,٢ مليون دولار، وخمسٍ منها في مجال التجارة وواحدة في مجال الضمانات المالية [٦٤] وبذلك تكون نسبة ٩٩,٥% من إجمالي الاستثمارات اليابانية في المنطقة وظفت في مجال الاستثمارات النفطية التي قامت بها الشركة النفطية اليابانية (أرابيا سيكيو).

وفي السنوات المالية الخمس التالية ١٩٦٣/١٩٦٤-١٩٦٧/١٩٦٨م انخفضت قيمة الاستثمارات اليابانية في الشرق العربي إلى مليون دولار شكّلت ٩,٥% من إجمالي الاستثمارات اليابانية في الخارج، وُظّف منها ٨٠,٨ مليون دولار أي ما يعادل ٩٨,٢% في مجال التنقيب عن النفط [٦٥].

خلال السنوات المالية ١٩٦٨/١٩٦٩-١٩٧١/١٩٧٢م ، استثمرت اليابان في دول الشرق العربي ١٢٨ مليون دولار شكلت ٤,٣% من مجمل الاستثمارات اليابانية في الخارج في تلك المرحلة. وبلغت نسبة الأموال الموظَّفة في مجال التنقيب عن النفط واستخراجه ٩٨,٨ من المبلغ المذكور [٦٦] وحتى آذار ١٩٧٢م ،ارتفع حجم رؤوس الأموال الاستثمارية اليابانية في دول الشرق العربي إلى ٣٧٠ مليون دولار، شكلت ٨,٢% من إجمالي الاستثمارات اليابانية في الخارج، وُظِّفَ منها ٣٦٢,٤ مليون دولار في مجال الاستثمارات النفطية والصناعات البتروكيماوية شكلت نسبة ٩٧,٩% من الرقم الإجمالي [٦٧]. وبلغت الاستثمارات اليابانية في دول الشرق العربي ٢٦,٧% من إجمالي الاستثمارات النفطية اليابانية في الخارج.

وتزايد تأثير اليابان في منطقة الشرق العربي خلال تلك الفترة بسبب مشاركة الاحتكارات اليابانية في إنشاء مصانع تكرير النفط فيها. فقد بدأت شركة (تيوداكاكو كينسيتسو) في عام ١٩٦٥ ببناء أول مصفاة لتكرير النفط في جدّة في المملكة العربية السعودية، وانتهت من إنجازها في عام ١٩٦٨م، وشاركت في عام ١٩٧١م في زيادة

طاقة هذه المصفاة من ١٢ ألف إلى ٤٥ ألف برميل يومياً. وفي عام ١٩٦٦م، بنت الشركة اليابانية (نيهون كاهاتسو) في منطقة الخفجة في المملكة العربية السعودية مصفاة لتكرير النفط لصالح شركة (أرابيا سيكيو) اليابانية بقدرة إنتاجية مقدارها ٣٠ ألف برميلَ يومياً (٦٨).

في عام ١٩٦٩م، زادت الشركات اليابانية من طاقة الإنتاج اليومية لمصفاة تكرير النفط الأمريكية التابعة لشركة (اندبيندنت أويل كامباني إنكور بوريتيد أوف كويت) من ١١٠ آلاف برميل إلى ١٤٠ ألف برميل يومياً (٦٩). وفي عام ١٩٧٠م، انتهت الشركة اليابانية (تيوداكاتو كينسيتو) من أعمالها في زيادة القدرة الإنتاجية لمصفاة تكرير النفط التابعة للشركة الأردنية (جوردان بتروليوم ريفاينيري كامباني ليميتد). وفي عام ١٩٧١م، حصلت الشركتان اليابانية (تيوداكاكو كينيستنو) و(ميتسوبيشي سيوزي) على عقد لبناء مصفاة لتكرير النفط في الرياض بطاقة ١٥ ألف برميل بقيمة قدرها ١٢٧ مليون دولار (٧٠).

ولم تكن المساعدات التقنية التي قدمت من قبل اليابان لدول الشرق العربي حتى بداية الأزمة النفطية عام ١٩٧٣م في المستوى المطلوب، وجاءت المساعدات التقنية من جانب اليابان على شكل إجراء دورات للإحصائيين من هذه الدول في المؤسسات اليابانية ذات الصلة وتوجيه الأخصائيين التقيين وترشيد عمليات التصدير وإنشاء مراكز لإعداد الأخصائيين التقنيين في هذه الدول وإرسال المواد الضرورية والتجهيزات اللازمة لإنشاء المراكز والبعثات المختصة بالبحث والدراسة.

وحسب معطيات شهر آذار ١٩٧١م بلغ عدد الذين اتبعوا دورات تخصصية في اليابان من دول الشرق العربي والدول العربية الأخرى في الشمال الأفريقي ١٤٢٤ من اصل ١٥٠٦ العدد الإجمالي للأخصائيين الذين خضعوا لدورات في اليابان من الدول النامية بين عامي ١٩٥٤-١٩٧١م (٧١).

وأخيراً يمكن تقييم العلاقات اليابانية مع بلدان الشرق العربي كما يلي:

١-شكّلت دول الشرق العربي بالنسبة لليابان السوق الثانية في مجال التصدير، وعلى الرغم من أن الشركات اليابانية احتلت المرتبة الأولى في مجال تصدير أنواع معينة من البضائع أي دول المنطقة، لا يمكن القول بأن هذه السوق شكّلت مجالاً حيوياً بالنسبة للاقتصاد الياباني.

٢-المسألة الأهم بالنسبة لليابان هي الحصول على النفط من دول الشرق العربي. وقد تمكنت الشركات اليابانية من دخول مجال الاستثمارات النفطية فيها. غير أن القيمة الإجمالية للاستثمارات اليابانية فيها ليست كبيرة.

٣-بدأت الخطوات الأولى في مجال "المساعدات الحكومية" لدول الشرق العربي من أجل تحريك عملية إيجاد المناخ الملائم وخلق الظروف المناسبة للشركات اليابانية.

أزمة النفط والدبلوماسية اليابانية:

في مطلع السبعينات هزّت الأزمتان النفطية والاقتصادية الدول الرأسمالية، وأدتا إلى تغيرات جوهرية في تركيبة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

جاءت عملية تلازم الأزمتين ومحاولة الدول الرأسمالية الدفاع عن مصادر الطاقة، ومحاولة الدول المنتجة للنفط للتخلص من الرقابة الدولية على النفط لتحدث أزمة نفطية خانقة في العالم الرأسمالي. وأخذت الأزمة أبعاداً خطيرة عام ١٩٧٣م خلال وبعد حرب تشرين التحريرية مباشرة (٧٢).

وتضررت اليابان من أزمة النفط إلى حد بعيد، لأن اليابان كانت تستورد أكثر من ٩٠% من حاجاتها النفطية من المنطقة العربية. وكانت الشركات الاحتكارية النفطية الأمريكية هي التي تولت عملية تقديم النفط لليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

حيث سيطرت الشركات النفطية الأمريكية منذ ذلك التاريخ على عملية استثمار النفط وتسويقه في منطقة الشرق العربي. غير أنه ومنذ عام ١٩٦٠م، بدأت الشركات النفطية الأمريكية تواجه منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك). ومنذ عام ١٩٦٨م منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، قد وجهت الدول المصدرة للنفط صراعها ضد محاولات السرقة المنظمة لمواردها من قبل الشركات الاحتكارية الدولية.

أدت الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية في أيلول ١٩٧٣م والتي قضت بتخفيض كبير في إنتاج النفط إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط ومقاطعة جزئية للدول الرأسمالية. وتضررت اليابان من هذه الإجراءات في مستوى محدد أيضاً، واضطرت اليابان في نهاية المطاف إلى اتخاذ خطوات عديدة ابتعدت فيها عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي. وفي نهاية علم ١٩٧٣م، وبعدما تمكنت الدول العربية من زيادة أسعار النفط بنسبة ٢٥% فرضت خطراً على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندة، وخفضت كميات النفط المسموح بتصديره إلى اليابان بدرجة كبيرة، وعكس ذلك تقدير البلدان العربية للسياسات اليابانية الجديدة، التي ابتعدت فيها عن خط الدول الغربية غير الصديقة فيما يخص قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

في العشرين من تشرين الأول ١٩٧٣م، زار سفراء تسع دول عربية (الجزائر، مصر، قطر، الكويت، العربية السعودية، السودان، لبنان، ليبية، المغرب) وزير خارجية اليابان (أهيراماسايوسي) وطلبوا من اليابان لعب دور فاعل في دعم الدول العربية، ووقف الحرب الدائرة في المنطقة. وقد أدى الحظر الذي فرضته الدول العربية على تصدير النفط من المنطقة إلى إحداث انعطاف جوهري في خط السياسات اليابانية ودورها في المنطقة لصالح الدول العربية. وأعلن وزير الخارجية الياباني في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣م، أن بلاده تأمل بأن تتوصل الدول المشاركة في الحرب بأقصى سرعة ممكنة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٣م،

عاد هوغين نائب وزير الخارجية الياباني وأكد في لقاء له في طوكيو مع سفراء الدول العربية التسع السالفة الذكر، موقف اليابان من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وأعلن أن اليابان تقف ضدّ احتلال أراضي الغير بالقوة، وتؤكد تأييدها للقرار ٢٤٢ الصادر عن المجلس الأمن الدولي عام ١٩٦٧م [٧٣]. الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وفي السادس من تشرين الثاني ١٩٧٣م، عاد نيكايدو سوسومو الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الياباني أثناء شرح موقف بلاده من أحداث المنطقة، وأكد من جديد موقف بلاده من قضية الصراع العربي الإسرائيلي[٧٤].

في مطلع تشرين الثاني ١٩٧٣م، أصدرت دول السوق الأوربية المشتركة بياناً أعلنت فيه أنها تؤيد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة. وقد شجع هذا الموقف اليابان على اتخاذ موقف اكثر تأييداً للجانب الأوربي، وقامت الحكومة اليابانية بتقديم بيان لسفراء الدول العربية المعتمدين لدى اليابان، تضمن فهم اليابان الكامل لمساعي الدول العربية في استعادة الأراضي العربية المحتلة [٧٥].

شهد الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٣م انقلاباً حاداً في موقف اليابان في علاقاتها مع الدول العربية. وفي هذا اليوم أعلنت اليابان رسمياً عن سياستها الجديدة وطالبت "إسرائيل" علانية وبوضوح تام بضرورة الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها خلال عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م [٧٦]. وجرى التأكيد في البيان الذي أدلى به نيكايدو سوسومو على أنه "وبصرف النظر عن تطور الأحداث، ستضطر اليابان إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه إسرائيل". وتضمن البيان أربعة مبادئ أساسية كشرط لحل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي وهي:

١- عدم شرعية احتلال الأراضي أو السيطرة عليها بالقوة.

٢- انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة خلال حرب حزيران ١٩٦٧م.

٣- احترام حريات دول المنطقة وأمن أراضي وحدود جميع دول المنطقة وضرورة ضمانها.

٤- الاعتراف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب العربي الفلسطيني بالتوافق مع قوانين ومبادئ الأمم المتحدة.

بهذا الشكل تكون الدول العربية قد أحسنت استغلال مسألة حظر تصدير النفط وحاجة اليابان المباشرة للنفط العربي في تغيير موقف اليابان السياسي من قضية الصراع العربي-الإسرائيلي وقبله من الجذور لصالح الدول العربية.

كانت اليابان بأمس الحاجة إلى رفع حظر النفط المفروض عليها من جانب الدول العربية بأي ثمن. وفي نهاية تشرين الثاني ١٩٧٣م، بعثت اليابان بوفد إلى المنطقة العربية برئاسة (ميكي تاكيو) نائب رئيس الوزراء لمناقشة تقديم المساعدات الاقتصادية من جانب اليابان للدول العربية. وشكّلت هذه الزيارة الحلقة الأولى من سلسلة الزيارات المستمرة لمبعوثي اليابان إلى دول الشرق العربي والتي أطلق عليها "دبلوماسية اليابان الشرق أوسطية" (٧٧).

في كانون الأول- كانون الثاني ١٩٧٤م، زار العربية السعودية والعراق والكويت وعدد آخر من دول الشرق العربي بالإضافة إلى ميكي تاكيو وزير الصناعة والتجارة الخارجية الياباني ناكاسوني ياسوهيرو. كما وجهت الدعوة إلى وزير الدولة في الإمارات العربية المتحدة وإلى عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السوري آنذاك وإلى وزير النفط السعودي الشيخ اليماني لزيارة طوكيو. وبنتيجة هذه الزيارات، جرى تخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط إلى اليابان. ومنذ كانون الأول ١٩٧٣م، عُدَّت اليابان ودول السوق الأوربية المشتركة من الدول الصديقة الموالية للحق العربي، ورفع عنها حظر تصدير النفط. وخلال المباحثات التي أجرتها البعثات اليابانية، وضعت اليابان نصب عينيها هدف "إنشاء حلف روحي مع البلدان العربية" حسب تعبير ناكاسوني. وفي سبيل تحويل هذا الشعار إلى واقع ملموس

جرى تشكيل ما أصبح يعرف باسم "لجنة الطاقة" لدى وزارة الصنعة والتجارة الخارجية اليابانية والتي اكدت على ان تركيبة ميزان الطاقة الياباني لن يتغير حتى عام ١٩٨٥م، وأن اليابان ستستورد ٦٠% من حاجاتها النفطية من منطقة الشرق العربي. من هنا تلقت بلدان المنطقة مساعدات بلغت قيمتها ٣,٥ مليار دولار، خصصت لإقامة منشآت ضخمة بتقنيات يابانية عالية. ومقابل الحصول على النفط عرضت اليابان على المملكة العربية السعودية بناء مجموعة من المنشآت الضخمة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار. كما قدمت طوكيو قرضاً لمصر بقيمة ٣٠٠ مليون دولار من أجل تنظيف قناة السويس وبناء عدد من المؤسسات الصناعية. وقدمت طوكيو لبغداد قرضاً بقيمة مليار دولار لبناء مجمع لتخزين الغاز وبناء مصفاة للنفط والغاز، وقدمت الحكومة اليابانية وعوداً بتقديم قروضاً لسورية والأردن وليبية والجزائر من أجل بناء مصافٍ للنفط ومعامل للصناعات الكيماوية وبناء السدود ومشاريع أخرى.

أدت التغيرات الجذرية التي طرأت على السياسة الخارجية اليابانية تجاه الدول العربية بشكل عام وقضية الصراع العربي- الإسرائيلي بشكل خاص إلى ردود أفعال سلبية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٣م، أعلن رئيس الوزراء الياباني ما يلي:"أنا أفهم عدم رضى الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة عن الخطوة التي أقدمت عليها بلادنا، ولكن لا يحق لأحد أن ينسى أن اليابان تتحمل الكثير من أجل الحصول على حاجاتها النفطية من البلدان العربية، في حين لا تستورد الولايات المتحدة الأمريكية منها سوى ٤% من حاجاتها النفطية"(٧٨). كما أكد رئيس الوزراء الياباني أيضاً على أن "علاقات الصداقة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية تبقى ثابتة ولا تتغير. لكن ذلك لا يعني أن علينا أن نتحرك دائماً وفق ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها" (٧٩).

أدى ازدياد اهتمام اليابان بعلاقاتها مع دول الشرق العربي إلى حدوث نوع من الاحتكاكات في علاقاتها مع الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واضطرت الدبلوماسية اليابانية إلى مواجهة مواقف صعبة للغاية. وبنتيجة ذلك وجدت الدبلوماسية اليابانية نفسها في موقع المناور بين دول الشرق العربي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد ظهر ذلك على وجه الخصوص خلال الحرب العراقية- الإيرانية التي بدأت عام ١٩٧٩م.

وكانت اليابان قد وافقت في شباط على افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو. وخلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي جرت في أيلول ١٩٧٧م، أكد ممثل اليابان لدى منظمة الدولية موقف بلاده السابق من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وطالب من جديد بضرورة انسحاب القوات الإسوائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلت خلال عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧م، وأعلن تحفّظه على جميع إجراءات الاستيطان والضم التي قامت بها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة. وأكد المسؤولون الحكوميون اليابانيون في العديد من خطبهم وتصريحاتهم الرسمية على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المحادثات الخاصة بحل قضية الشرق الأوسط على أساس قرار مجلس الأمن الدولي وعلى ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة (٨٠).

كما تضمنت الوثيقة الموقَّعة من قبل وزارة الخارجية الصادرة بتاريخ ٤ نيسان ١٩٨٠م تحت عنوان "اليابان والقضية الفلسطينية" التأكيد على ضرورة إقامة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وإجراء المفاوضات السليمة للوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة. وأكدت الحكومة اليابانية من جديد على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة. وعلى الرغم من أن اليابان لم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني، ولم تعطِ وضعاً دبلوماسياً لممثلي المنظمة في طوكيو، فإنها اعترفت في واقع الحال بحق الشعب الفلسطيني في

تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. وهذا بحد ذاته شاهد على محاولات اليابان اتباع سياسات أكثر عمقاً وأكثر عدلاً في علاقاتها مع المنطقة العربية من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مقال نشرته (مجلة ميدل إيست إكونوميك دايجيست)، تمت الإشارة إلى انه "وبسبب غياب الارتباطات التاريخية مع القسم الأعظم من الشركاء التجاريين، سارت اليابان دائماً خلف النهج السياسي الذي تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. غير أن اليابان فهمت بسرعة أن العلاقات المتراصة مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تؤدي إلى تعقيد العلاقات مع دول المنطقة العربية، لذلك وبغض النظر عن الضغوط التي تمارسها واشنطن، فإن اليابان مصممة على الفصل بين سياساتها الشرق أوسطية، وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية" (٨١).

في العشرين من أيلول ١٩٨٢م، أصدر وزير الخارجية الياباني (ساكوراتي) بياناً أعرب فيه عن استنكاره لعمليات القتل الجماعية التي تعرَّض لها اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات صبرا وشاتيلا في بيروت، وأدان النشاطات الإسرائيلية في بيروت الغربية، وعدَّها عملية خرق غبية.

وبدا واضحاً أن اليابان أضحت تولي اهتماماً زائداً بسياساتها تجاه الشرق العربي نظراً لتزايد أهمية المنطقة بالنسبة لها كمصدر للطاقة مع تزايد الدور الياباني المتسارع جداً في الاقتصاد العالمي. من هنا أصرَّ وزير الخارجية الياباني (أب) في حكومة رئيس الوزراء ناكاسوني على ضرورة أن تقوم وزارة الصناعة والتجارة الخارجية اليابانية بتقديم ٢٠ مليون دولار لتغطية نفقات تواجد قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان. وفي ٣١ آذار ١٩٨٣م التقى (أب) مع سفراء الدول العربية في طوكيو ورئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في اليابان فتحي عبد الحميد. وخلال اللقاء قدّر وزير الخارجية الياباني عالياً الاقتراح الذي وافقت عليه الدول العربية خلال قمة فاس في

أيلول ١٩٨٢م والذي يقضي بإجراء المباحثات لحل قضية الصراع العربي الإسرائيلي(٨٢). وأعلن أن المشروع يتطابق من حيث المبدأ مع الموقف الياباني(٨٣). كما أعاد (أبِ) طرح موقف بلاده من منظمة التحرير الفلسطينية وقال: "تُعدّ منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للفلسطينيين، ويجب الاعتراف بها ممثلاً لهذا الشعب، وعليها المشاركة في المباحثات المتعلقة بإحلال السلام في الشرق الأوسط" (٨٤). وبذلك تكون العلاقات اليابانية مع الشرق العربي قد أخذت الشكل الذي يفترض أن تكون عليه. لكن بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من التطورات التي طرأت عليها فقد لعبت الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية دوراً فاعلاً ومؤثراً فيها.

الخاتمة:

بعد هذا العرض التاريخي للعلاقات اليابانية مع دول الشرق العربي يمكننا وضع الاستنتاجات التالية:

١- حاولت اليابان منذ مطلع الثلاثينيات دخول حلبة التنافس الدولي بهدف امتلاك امتيازات التنقيب عن النفط واستثماره في منطقة الشرق العربي. غير أن المنطقة العربية كانت في حينها مجالاً حيوياً للاهتمامات والمصالح السياسية والاقتصادية للدول الغربية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية وألمانية وإيطالية. الأمر الذي أضعف الصلات الاقتصادية بين اليابان ودول المنطقة إلى حد كبير.

٢- بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء اليابان من إعادة بناء اقتصادها، بدأت عملية تصدير البضائع اليابانية الجيدة والرخيصة إلى دول الشرق العربي، وتمكنت خلال فترة وجيزة من كسب ثقة المستهلكين، واضطرت بعض حكومات الدول الغربية إلى ممارسة الضغوط على الحكومات العربية لاتخاذه إجراءات جمركية تضعف عملية تدفق البضائع اليابانية إلى الأسواق العربية، الأمر الذي دفع اليابان

إلى الإسراع في إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الشرق العربي والتوقيع على اتفاقات تجارية معها، ساعدت في دفع وتيرة التعاون الاقتصادي معها بدرجة كبيرة.

٣-نظراً لأهمية النفط بالنسبة لليابان، وخصوصاً بعد نجاح تجربتها الاقتصادية الرائدة في الستينات، وعلى اعتبار أن المنطقة العربية هي المصدر الرئيس للطاقة بالنسبة لليابان، فقد اندفعت الشركات اليابانية نحو المنطقة في محاولة منها للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط واستثماره، ونجحت في تحقيق أهدافها في مستوى محدد، رغم المضايقات غير المباشرة التي كانت تتعرض لها، ويعود الفضل في نجاحها بالدرجة الأولى إلى ما تمتلكه من معدات وتقنيات تفوق في جودتها ونوعيتها ما تمتلكه الشركات النفطية الغربية.

٤-في مطلع السبعينات وجدت اليابان نفسها على مفترق طرق تاريخي، فالازدهار الاقتصادي السريع الذي عاشته جعلها تفكر بتطوير علاقاتها مع دول الشرق العربي وبخاصة المصدرة للنفط منها، ليست لأن هذه الدول تشكل مصدر الطاقة الرئيسي لليابان فحسب، بل ولأنها أصبحت سوقاً واسعة للبضائع اليابانية. بناء عليه، بدأت اليابان خطواتها العملية الأولى في الانفكاك عن الغرب في سياساتها الخارجية تجاه المنطقة العربية لقناعتها التامة بأن عليها أن تتصرف وفق ما تمليه عليها مصالحها وأن ترفع صوتها بجرأة، وتغير موقفها من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وأن تعترف بالحقوق العربية المشروعة معلنة بذلك خروجها عن القاعدة التي تقول بأن اليابان "تحترم واشنطن أكثر مما يجب".

٥-بعد نجاح الدبلوماسية اليابانية في تجاوز أزمة الطاقة خلال حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣م وبعدها مباشرة، تعرضت لضغوط أمريكية كبيرة. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل جاهدة وبشكل دائم لكبح جماح اليابان،

رأت أن اليابان تتلفت دائماً إلى الوراء باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وتتبع خط سياساتها الخارجية شذّت عن القاعدة وتسعى إلى اتخاذ قراراتها بحرية، انطلاقاً من قناعتها بأنها لا يجوز أن تبقى أسيرة لما تقوله الولايات المتحدة الأمريكية، وانطلاقاً من مقولة أن الدولة التي تنظر للخلف دائماً لا تستطيع أن تحكم على ما يجري في الأمام. من هنا تخوّفت الولايات المتحدة الأمريكية من اللهجة الجديدة في السياسات الخارجية اليابانية. صحيح أن قوات الدفاع الذاتية لليابان تخضع لأوامر البنتاغون بموجب معاهدة الأمن اليابانية الأمريكية، لكن اليابان ليست الولاية الحادية والخمسين، فاليابانيون آسيويون وينتمون إلى هذه المنطقة بالدم والتراث، واليابان بلد آسيوي وتشعر أن مصالحها في آسية أكثر في أمريكة.

٦-وأخيراً إن على دول الشرق العربي وهي تدرك تماماً أهمية اليابان والدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي وما يطرأ على دورها السياسي في الساحة الدولية أن تعمل جاهدة على تطوير علاقاتها مع اليابان على كافة الأصعدة وبخاصة الاقتصادية والسياسية منها نظراً للفائدة المتبادلة التي يمكن أن تنتج عنها، خاصة وان عامل الخوف من اليابان يكاد يكون معدوماً لأنها الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة في العالم التي يخلو سجلها التاريخي من علاقات عدائية أو دموية مع العرب، ناهيك عن أن التشابه في العراقة التاريخية بين العرب واليابانيين يمكن أن تكون إحدى القواعد والأسس التي يمكن بناء علاقات ودّية عليها.

هوامش البحث

1- Хори Сёити . Ближневосточная дипломатия Японии . Токио,I980 № 3II. C.66

2- Там же с.69

3- MEED Special Report . Saudi Arabia , 1981 , July . P .12

4- Башкаев С., Ватолина Л. Японская Экспанасия на рынках Ближнего и Среднего Востока - Торговая экспансия Японии .М., I936. C.I98.

5- Там же с. I99

6- Черевко Ю.М. Экономическое проникновение Японии на Ближний и средний Восток. М.,I986г., с.II

7- Там же с.II

8- Там же с.I2

9- MEED Special Report . Saudi Arabia , 1981 , July , P .12

10- Еж годник Ближнего Востока и Северной Африки, I979-I980. Токио ,I980 ,с.365

11- Там же ,с.396

12-MEED Special Report . Japan and Middle East . 1980. December.p59

13- Ежегодник Ближнего Востока и Северной Африки , I979-I980, Токио ,I980,с.425

14- Там же с.439

15- Там же с.409

16- Черевко Ю.М. Экономическое проникновение Японии на Ближний и Средний Восток , с. I2

17- Там же с. I2

18- Там же с. I2

19- Там же с. I3

20- 20 лет послевоенной внешней торговли Японии , Токио ,I967, с. 329

21- Черевко . Экономическое проникновение..,с.I3

22- Middle East Economic Digest (MEED) . 1969 . P . 621 .

23- Черевко . Экономическое проникновение ... ,с.329

24- Там же , с. I4

25- 20 лет послевоенной Внешней .... ,с. 329

26- Там же , с. 329

27- Белая книга зарубежных рынков . Статистический сборник.I969. Токио , I970.

28- Там же ,с. 633.

29- Там же , с.648

30- Черевко Ю.М. Экономическое ... .с. 359

31- Белая книга зарубежных рынков . С. 56I

32- Черевко Ю.М. Экономическое ... ,с. I6–I7.
33- Белая книга зарубежных рынков .С. 6I9
34- Исаев В.А. Проникновение Японии в арабские страны в конце 50-х годов..Дальний Восток : История , экономика ,М.I974,с.I3.
35- Черевко Ю.М. , Экономическое ... с. 20
36- The New Middle East. 1970 ,N22 ,P.14.
37- Архипов В. Японский капитал в странах Ближнего и Среднего Востока . – Мировая экономика и международные отношения,I959, № 9, с.I33.
38- Игнатущенко С.К. Экономическая экспанасия японских монополий после Второй Мировой войны . М.I966, с.,235.
39- Черевко Ю.М. Экономическое ... С.2I.
40- Там же с,2I
41- Игнатущенко С.К. , Экономическая ... С.235.
42- Исаев В.А. Проникновение Японии ... с.8
43- Черевко Ю.М. Экономическое ... с.22
44- The Middle East and North Africa . 1975- 1976 . L , 1975, P, 56 .
45- Игнатущенко С.К. , Экономическая экспанасия ... ,с.236
46- Quarterly Economic Review of oil in the Middle East . Annual Supplement . 1977. P.13 .
47- 20 лет послевоенной ... , с. 257.
48- Болянский В.Л. Современный Кувейт . Справочник .М.,I97I,с.207.
49- The New Middle East, 1970 , P.15.
50- Исаев В.А. Вывоз арабского ... ,с. I0
51- The Middle East and North Africa , 1975-1976,L ,1975,p.97 .
52- Исаев В.А. , Вывоз арабского ... ,с.I0
53- Черевко Ю.М. Экономическое .. .,с.23
54- Там же с. 24
55- Исаев В.А. Вывоз Арабского .. .,с. II
56- The Middle East and North Africa .1975-1976. L. 1975. P94 .
57- Черевко Ю.М. Экономическое ... ,с.24
58- Там же, с. 24
59- The Middle East and North Africa. 1975-1976. L. 1975. P.96 .
60- Черевко Ю.М. Экономическое ... ,с. 25
61- Васильев А. , Факелы Персидского залива . .М,,I976г., с.69
62- Nakase tohikazu. The Postwar Overseas Expansion of Japanese Monopoly Capitals and their Multinalizing Development – Journal of Osaka Judustrial University , Social Sciences . 1980, N53,p . 37.
63- Черевко Ю.М. Экономическое .. .,с.25

64- Там же , с.25
65- Там же, с.26
66- Там же ,с.26
67- Обзор деятельности японских предприятий зарубежом . Токио, I973 ,с. I0
68-The Japan Industrial and Technological Bulletin ,1978, P. 24.
69-Ibid. .P. 24.
70- Черевко Ю.М. Экономическое ... ,с.27
71- Там же с. 27
72- Примаков Е.М. Восток после краха колониальной системы . М. I982, с. I42
٧٣- انظر النص الكامل للقرار ٢٤٢ في وثائق فلسطين ، دائرة الثقافة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الثقافة ١٩٨٧م . ص ٣٢١- ٣٢٢
74- Черевко Ю.М. Экономическое ... ,с. 32
75- Там же с. 32
76- Там же с. 32
77- Там же с. 37
78- Там же с. 34
79- Там же с. 34
80- Там же с. 39
81- MEED . Special Report . Japan and The Middle East . 1982, December ,P.3 .
٨٢- انظر النص الكامل لمشروع الأمير فهد في كتاب تيريز حدّاد : القرارات و المبادرات الخاصّة بالقضية الفلسطينية ١٩٤٧م-١٩٨٨م ، عمان ١٩٨٩م .
83- Черевко Ю.М. Экономическое ... , с.40
84- Там же с. 40